الثورة
الجمعة 4 رجب 1433 هـ - 25 مايو 2012م العــدد (17356)

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق لـ(الثورة):

تنمية الإيرادات الضريبية البديل الأمثل للدعم الخارجي

يجب أن لا يتجاوز عجز الموازنة العامة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي

دعا الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق إلى استغلال الضرائب خلال الفترة الراهنة لرفد خزينة الدولة بالموارد المالية المناسبة. واعتبر في لقاء خاص لـ "الثورة" تنمية الإيرادات الضريبية البديل الأمثل للدعم الخارجي.

وقال: إن الاقتصاد اليمني لا يزال يصنف من ضمن البلدان العشرين الأقل نمواً في العالم على الرغم من أن المسيرة التنموية في البلاد بدأت منذ خمسة عقود. وأرجع ذلك إلى محدودية الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة والبنية المؤسسية، وترتب عليه تدني الإنتاجية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

مؤكداً أن الاقتصاد الوطني يرزح تحت وطأة إشكاليات انتشار الأمية، ونقص المقومات الهيكلية ومحدودية النشاط الصناعي، وقصور الموارد المالية. وأضاف أن هامش النمو المعروف بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لم يتعد ٨,٠٠٪ في السنوات الماضية بالإضافة إلى ان درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ارتفعت من ٤,٣٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨,١٦٢٪ في العام ٢٠٠٦م مشدداً على ضرورة ان لا يتجاوز عجز الموازنة العامة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

حاوره/ محمد راجح

■ كيف تقيم وضعية الاقتصاد الوطني خلال العقود الماضية؟

-على الرغم أن المسيرة التنموية بدأت في الجمهورية اليمنية منذ خمسة عقود، إلا أن الاقتصاد اليمني لا يزال يصنف من ضمن البلدان العشرين الأقل نمواً في العالم، نتيجة محدودية إمكانية موارده البشرية (الماهرة أو المؤهلة) والمؤسسية، وما ترتب عليه تدني الإنتاجية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، و أن الفرد العامل يعيل أكثر من أربعة أفراد في المتوسط، وبالمعيار الاقتصادي تعتبر الجمهورية اليمنية من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض جداً، حيث بلغ معدل إنفاق الفرد اليومي أقل من دولار (الذي يعادل خط الفقر العالمي) لذا ظلت اليمن بشطريها حتى عام ١٩٩٠ تتبع أنماطاً مختلفة من الأنظمة السياسية والاقتصادية، مع العلم أن تلك الأنظمة فرضتها أوضاع التشطير، ومع تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م أصبح للجمهورية اليمنية إرادة سياسية موحدة وخصوصاً بعد أن تخطت سنوات العسرة لترسيخ الوحدة بنهاية عام ١٩٩٤م (الحرب الأهلية التي بانتهائها ترسخت دولة الوحدة اليمنية) .

كما أن الاقتصاد اليمني لا يزال يعاني من بعض الإشكاليات تمثلت في انتشار الأمية، ونقص المقومات الهيكلية المؤسسية، ومحدودية النشاط الصناعي، وقصور الموارد المالية، وانخفاض مستويات الادخار، وارتفاع معدل النمو السكاني الذي بلغ ٣,٠٢٪ بحسب نتائج التعداد العام للسكان للعام ٢٠٠٤ مما أظهر عدم قدرة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي خلال العامين ٢٠٠٣ -٢٠٠٤م على الحد من الفقر؛ لأن هامش النمو الاقتصادي المعروف بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لم يكن سوى ٨,٠٪، وهو أقل من المستهدف إذ يتراوح بين ٢,١-٧,١٪ سنوياً، إضافة إلى وجود معدلات مرتفعة للتضخم التهمت أي نمو في الدخل الفردي .

وأيضا يظهر بأن ضعف القاعدة الضريبية وضعف تحصيلها أدى إلى الاعتماد شبه الكلي على مستلزمات الاستهلاك المستوردة من السلع الاستهلاكية وكذا الاعتماد على المساهمة الخارجية في الحياة الاقتصادية، وبخاصة المساعدات دون مقابل (هبات وقروض) ولهذا فتنميتها ضرورة ملحة لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.

كما ان درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ارتفعت من ٤,٣٤٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٦٧,٦٤٪ في عام ١٩٩٥م، ثم ارتفعت تلك الدرجة إلى ٩٤,٧٠٪ في عام ٢٠٠٤م ومن ثم ارتفعت درجة الانفتاح إلى ٢٨,١٦٢٪ في العام ٢٠٠٦م. وتعود تلك الزيادة إلى تراجع كبير في سعر تحويل العملة المحلية في المعاملات الخارجية والارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية خلال التسعينيات وفي بداية العقد الجديد من القرن الحالي .

■ برأيك مــا هي المشكلات التي ظل الاقتصاد الوطني يعاني منها طوال هذه السنوات؟

-هناك بعض المشكلات التي تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تعرض الاقتصاد المحلي للدولة إلى تقلبات السوق العالمي، وانتقال هذه التقلبات إلى داخل الدولة من خلال عمليات الميزان التجاري . وهذا واضح بشكل كبير من خلال العجز الظاهر في الميزان التجاري، فضلا عن العجز في ميزان المدفوعات في الاقتصاد اليمني، ونظراً إلى انخفاض المساعدات والهبات المقدمة للجمهورية اليمنية من بلدان عديدة منذ التسعينيات فقد لجأت الحكومة اليمنية إلى التوجه نحو الاقتراض من قبل البنك المركزي من ناحية، وإصدار سندات أذون الخزانة من ناحية أخرى لتغطية العجز، ومن خلال الإصدار النقدي (زيادة عرض النقد) أي التمويل التضخمي، الأمر الذي أثّر على الوضع الاقتصادي، وعلى إتجاهات الطلب على النقود، واتجاهات عرض النقود، وعلى التوازن العام في الاقتصاد اليمني.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي النسبي من خلال السياسات التي تتبعها سواء تلك السياسات المالية أو السياسات النقدية أو السياسات السعرية، فالسياسات المالية تتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي والسيطرة على عجز الموازنة العامة في حدود آمنة(أي لا يتجاوز عجز الموازنة العامة في حدود ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي) من خلال الايرادات العامة وترشيد النفقات الجارية الا انه يظهر بانه يوجد صعوبات تؤدي الى عدم القدرة على وضع مؤشرات أداء تساعد على ربط النفقات العامة بشقيها المركزي والمحلي بنتائج مستهدفة من خلال إعداد أطار مالي متوسط الاجل يتم مراجعته سنويا بغية تحيق فعالية وكفاءة للسياسة المالية والتي تنفذ من قبل وزارة المالية والمصالح التابعة لها، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فانه يلاحظ وجود توسع في استخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة كسياسات السوق المفتوحة واستحداث ادوات جديدة وتحسين ادارة الاحتياطي من العملات الاجنبية، وتخفيف القيود على البنوك وتشجيعها على تطوير وتنويع خدماتها المصرفية وزيادة تمويلاتها للقطاعات الإنتاجية المختلفة إلا أنه يلاحظ بأن معدل التضخم لا يزال مرتفع ويتجاوز الـ ١٦٪، فضلا عن ذلك يفترض بأن السوق المالية قد ظهرت إلا أنه يلاحظ بأن هناك عوائق كثيرة أدت الى عدم بروز ذلك وعلى الرغم من ذلك هناك جهات مسؤلة عن ذلك تتمثل في كل من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة.

■ هل لك أن تقدم لنا رؤية تحليلية لاتجاهات الأوضاع الاقتصادية في اليمن منذ قيام الوحدة؟

-اتسمت اتجاهات الأوضاع الاقتصادية في الجمهورية اليمنية منذ قيام الوحدة (١٩٩٠م) بتذبذبات وتقلبات بين مد وجزر في عجز الميزان التجاري من ناحية، وفي عجز ميزان المدفوعات من ناحية أخرى، الأمر الذي جعل البنك المركزي يتخذ عدداً من الوسائل المدعمة لتحقيق السياسة النقدية والمصرفية كتنظيم سوق الائتمان، ونسبة الاحتياطي، وهامش التأمين على الاعتمادات، ورفع رؤوس أموال البنوك التجارية، ونقل حسابات المؤسسات من البنوك التجارية إلى البنك المركزي، وتعديل أسعار الصرف للريال بحسب حاجة البلاد وبما تقتضيه المصلحة العامة، ونظرا لأهمية السياسة النقدية في الاقتصاد فإنّه من خلال بعض الأدوات التي تمثلت بالأدوات غير المباشرة(عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم والاحتياطي النقدي) وهناك أدوات اخرى تؤثر في السياسة النقدية كأهداف وسيطة معينة، منها العرض النقدي، وأسعار الفائدة، وهذه الأدوات تساعد في تحقيق الغايات النهائية للاقتصاد المتمثلة

> **الاقتصاد الوطني يرزح تحت وطأة إشكاليات انتشار الأمية، ونقص المقومات الهيكلية ومحدودية النشاط الصناعي، وقصور الموارد المالية**
>
> **هامش النمو المعروف بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لم يتعد ٨,٠٠٪ في السنوات الماضية**
>
> **درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ارتفعت من ٤,٣٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨,١٦٢٪ في العام ٢٠٠٦م**

في تخفيض التضخم، وتنمية سريعة للمخرجات والعمل على تخفيض معدل البطالة .

ونظراً لما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية فقد كان هناك سعي إلى تنفيذ السياسة النقدية التي تتفق وأهدافه المنصوص عليها في قانون البنك المركزي، والتي تستهدف الحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتوفير الفرص والمناخ المناسبين لتحفيز النشاط الاقتصادي، ومن ضمن تلك المساعي قرار البنك المركزي بإجراء تعديل على أسلوب احتساب نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك لديه بالعملتين المحلية والأجنبية والتي ظلت ثابتة عند مستوى ١٠٪ منذ يوليو عام ٢٠٠٠م، وقد قضى القرار الذي أصدره البنك المركزي اليمني في ١٨ يناير ٢٠٠٣م برفع نسبة الاحتياطي على ودائع العملات الأجنبية إلى ٢٠٪، وقد ألزم البنوك بالعمل به اعتباراً من شهر فبراير ٢٠٠٣م، حيث أدى هذا الإجراء إلى ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية . ونتيجة لذلك فإن زيادة الودائع بالعملات الأجنبية كانت بسيطة في عام ٢٠٠٤م، ويرجع ذلك إلى انخفاض نمو تلك الودائع في ذلك العام، والذي بلغ ٦,١٩٪ مقارنة بالسنة السابقة، بالإضافة الى ذلك فانه يلاحظ بأن البنك المركزي (السلطة النقدية) من خلال محافظ البنك المركزي الذي اتخذ قرارا بتخفيض نسبة الاحتياطي الى ٧٪ في شهر ابريل عام ٢٠٠٨م، وذلك بهدف تنشيط النظام المصرفي في اليمن أي اعطاء فرصة للبنوك في ان تزيد من مساهمتها في الاستثمارات وفي عملية التنمية من خلال التوسع في الائتمان (الذي يعني منح الثقة من المقرض الى المقترض).

وهناك أدوات نقدية مباشرة يتم استخدامها من قبل السلطة النقدية من أجل تحقيق أهداف تسعى من خلالها تلك السلطة إلى معالجة بعض الحالات الاقتصادية التي تواجهها البلاد كالتضخم، أو الكساد، أو الركود، أو غير ذلك، ومن ابرز تلك الأدوات الائتمان المحلي وأسعار الفائدة.

بالإضافة الى الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني والناتجة عن ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج ولاسيما الأجور، والمستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية والمستوردة منها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض تلك المستلزمات، مما يعني حدوث اضطراباً في الأسعار نتيجة عامل الجمود وعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي، وهذا نابع عن وجود خلل هيكلي. ونتيجة للظروف الصعبة التي خاضها الاقتصاد اليمني وخاصة بعد الحرب الأهلية في صيف عام ١٩٩٤م، وما تكبدته الدولة من خسائر إبان الحرب، فقد لجأت الحكومة إلى الإصلاحات المالية والاقتصادية منذ منتصف العام ١٩٩٥م، حيث يتبين من خلال قيمة معامل الاستقرار النقدي في العامين ١٩٩٦م و١٩٩٧م أنها سالبة، مما يعنى وجود ضغوط انكماشية تدفع بمستوى الأسعار نحو الاستقرار، إلاّ أن هذه القيمة ما لبثت إلاّ مدة بسيطة، وسرعان ما ظهرت الضغوط التضخمية في عام ١٩٩٨م حيث كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي موجبة.

ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمي، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الإصدار النقدي، إذ بلغ معدل نمو عرض النقد ((11.72%) M2) وهو أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي كان (-٩,٧٠٪) للعام نفسه، وفي الفترة ١٩٩٩م- ٢٠٠٠م ارتفع سعر النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي،حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٤,٧٠٪ في عام ١٩٩٩م، وهذا يعني أن النفط يمثل أعلى نسبة للصادرات اليمنية، إذ بلغت تلك النسبة نحو (٩٠,٨٧٪) من إجمالي الصادرات. ونظرا إلى أن أسعار النفط قد انخفضت في العام ٢٠٠١، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض إلى ٣,٥٧-٪، في حين بلغ معدل نمو عرض النقد ١٨,٦٦٪ للعام نفسه، ويظهر من خلال قيم معامل الاستقرار النقدي للفترة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٤٪ في العام ٢٠٠٦م في حين ان نمو عرض النقد بلغ حوالي ٢٨,٨٪ للعام نفسه وهذا يشير إلى أن الوضع الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في حالة ضغوط تضخمية.

■ هل استطاعت السياسات المنفذة السيطرة على العجز المالي خلال السنوات الماضية؟

-يعتبر ضعف الاقتصاد اليمني في القدرة على السيطرة والتحكم في العجز المالي للحكومة من أهم المشاكل الاقتصادية حيث تزايد حجم العجز منذ منتصف الثمانينيات حتى عام ١٩٩٤م وكانت معدلات النمو لهذا العجز عالية اثر تحقيق الوحدة، نتيجة لانشغال الحكومة في توحيد المؤسسات العامة للدولة الجديدة، وقد شكل العجز حوالي (١٥ ٪) في المتوسط من الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (١٩٩٠م - ١٩٩٣م)، ونتيجة لزيادة النفقات الجارية بشكل ملحوظ حيث بلغت (٨٠٪) من إجمالي النفقات في عام ١٩٩٤م، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المالي، وهذا يعني أن اتجاه الإنفاق العام على هذه الصورة هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ونتيجة لقصور الإنتاج في جميع القطاعات، وخاصة في قطاعي الزراعة والأسماك، فان العجز المالي ظهر خلال زيادة الطلب على الواردات.

■،، كيف يمكن السيطرة على العجز المالي في هذا الجانب؟

-يمكن السيطرة والتحكم على العجز من خلال تنفيذ مجموعة من الاجراءات حيث يجب اتخاذ سياسة واضحة في حجم ونوعية التوظيف في المؤسسات العامة وتقليص الكم الهائل من المنتسبين في الوظائف الحكومية، كما أن التوزيع القطاعي للنفقات خلال الفترة الماضية يبين أن حوالي (٥٠%) من إجمالي النفقات خصص للدفاع والأمن والإدارة العامة، بينما كانت القطاعات الإنتاجية الأخرى تشكل نسبة ضئيلة لذلك لابد من زيادة مخصصات القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك من خلال سياسة الائتمان التي تمكن المنتجين الزراعيين والصيادين من الحصول على القروض التي يحتاجونها سواء كانت بهدف سد الاحتياجات الاستهلاكية أو الإنتاجية.

ولابد ايضاً من انتهاج سياسة لتخطيط التوظيفات الاستثمارية، وذلك لتقليص الاعتماد على تمويل الخطة للموارد الخارجية، وهذا لا يكون إلا بحشد الموارد والإمكانيات المحلية، من خلال زيادة استخدام الطاقات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والأسماك حتى يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي، وبالتالي زيادة الدخل القومي، ولكي تنجح سياسة التوظيفات الاستثمارية يلزم التأكد من الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وما يمكن أن تحقق الفعالية للتوظيفات الاستثمارية، وبتوفر منهاجيه تربط بين مختلف القطاعات في المجالات الإنتاجية وغير الإنتاجية، لتحقيق تنمية متناسقة بين مختلف مناطق الجمهورية بما يساعد على الاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية. أي أن الدولة لن تستطيع تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي إلا بعد تقوية الهياكل الأساسية، ويكون ذلك بتوفير الاستثمارات المطلوبة من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها، وزيادة نصيب القطاع الزراعي (نباتي وحيواني) من إجمالي الاستثمارات ومن القروض والمساعدات حيث لا يزال نصيب هذا القطاع منخفضاً مقارنة بالقطاعات الأخرى.

رأي اقتصادي

عصر التفاعل بين السوق والمنافسة

أحمد ماجد الجمال

■،، التجربة والفعل في علم الاقتصاد له مدلول إذ تبنى على نتائج التجارب نظريات اقتصادية يعتبرها البعض أفضل تمثيل للواقع من تلك النظريات التي تبنى على فرضيات ,ومهما يكن الأمر فإن النظريات الاقتصادية عموماً تتطلب قدراً من الحذر في التعامل معها وهو مايستدعي فهماً عميقاً لطبيعة تكوينها بحكم أنها تتعامل مع قدرات مالية للأفراد وسلوكهم التي لاتتصرف بالضرورة بالحكمة في كل الأحيان ومن تلك التعاملات معاملة بين بائع ومشتر في السوق الذي يتحدد بموجبه سعر السلعة أو الخدمة وفقاً للعرض والطلب في السوق ويتحددان بدورهما حسب التقدم التكنولوجي والحاجات والظروف التي يعمل في ظلها الأفراد ,فمن ناحية قد يزدحم السوق بعدد كبير متماثل تقريباً من البائعين والمشترين كما يوجد أنواع مختلفة من الاسواق لكن أكثرها عمقاً لمفهوم السوق تلك التي ترتكز على المنافسة الكاملة ,حيث يوجد أعداد كبيرة متماثلة من الموردين والمشترين لنفس المنتج ويمكن للبائع والمشتري الالتقاء دون أي تكلفة ولاتوجد حواجز تحول دون دخول موردين جدد للسوق وفي ظل المنافسة الكاملة لايملك أحداً سعر توازن السوق الذي يعني لاتوجد فيه زيادة في العرض أو زيادة في الطلب ويواصل المشترون الشراء مادام رضاءهم عن استهلاك السلعة أو الخدمة يزيد عن الثمن الذي يدفعونه (المنفعة الحدية للاستهلاك)كما يواصل الموردون الإنتاج والاستيراد مادام في استطاعتهم بيع السلعة والخدمة بسعر يزيد على تكلفة صناعتهما (التكلفة الحدية للإنتاج)وإذا ارتفعت الأسعار فإنها تغري المزيد من الموردين الدخول إلى السوق ويزيد العرض حتى يتم التوصل إلى سعر توازن السوق مرة أخرى أما إذا انخفضت الأسعار فان الموردين غير القادرين على تغطية نفقاتهم ينسحبون من السوق وهكذا دواليك .

التغير في الأسعار هي من المؤشرات والسمة المستمرة لأسباب عديدة (تقدم تكنولوجي ,تغير وتنوع الأحوال الجوية,تغير أذواق وخيارات المستهلكين ,تدني دخول المستهلكين...)والعلاقة بين العرض والطلب على السلعة والخدمة والتغيرات السعرية يطلق عليها عبارة المرونة ,والسلع التي لاتتمتع بالمرونة لاتتأثر نسبيا بالتغيرات في السعر كالمشتقات النفطية والطاقة الكهربائية على المدى القصير فيحتاج المستهلكون للمشتقات النفطية والكهرباء في عمليات الحياة اليومية (نقل السلع والبضائع ,في الذهاب إلى العمل , ,رفع المياه من الآبار وتوزيعها سواء للري أو الاستخدام الآدمي ,أداء وتنفيذ الإعمال...)والطاقة الكهربائية مطلوبة في شتى المجالات وقد يكون من الصعب أو المستحيل في المدى القصير أن يقوم الافراد بشرا سيارات أو أجهزة أو معدات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة ,وإذا ما أرادوا إنتاج الطاقة ذاتياً للمنازل أو المستودعات أو المخازن أو مراكز البيع ,الفنادق ,المطاعم,المستشفيات....)فان ارتفاع تكلفتها يحد من ذلك كثير وينعكس أثره في عملية المنافسة والسعر في السوق.

ومن ناحية أخرى يتمتع الطلب على كثير من السلع بحساسية شديدة للسعر كاللحوم الحمراء(الابقار,الاغنام) عندما ترتفع أسعارها يتحول المستهلك إلى نوع آخر من اللحوم كالدجاج أو الأسماك أيهما ارخص ثمناً حتى لو اضطر إلى بدائل بعيدة عنهما إنما تغطي الحاجة وبالمثل الفواكه والخضروات .

في واقع الحياة معظم الأسواق بطبيعة الحال غير كاملة من المشترين والبائعين لسلع متماثلة تقريباً ويملكون كل المعرفة ومن هنا يتضح على الطرف المقابل للمنافسة الكاملة يوجد الاحتكار ففي ظله يوجد مورد واحد أو مجموعة مترابطة ومتفاهمة من الموردين يهدفون إلى إغلاق واحتكار السوق لهم فقط بطريقة أو بأخرى لسبب أو لآخر لسلعة أو أكثر وليس لمثل هذه السلع بديل بسيط ولايتم أخذ سعر السوق كأمر مسلم به وإنما يمكن للمحتكرين أن يحددوا السعر ,والمحصلة الرئيسية لذلك هي الأسعار التي تكون أعلى من مستواها في ظل المنافسة الكاملة والعرض لأن في ظل الاحتكار لاتتوفر للمشترين بدائل سهلة أو حتى شبيهة بعض الشيء للسلعة مثل(القمح ,الدقيق ,الأرز ,الزيوت ,منتجات الألبان ...)وعلى العكس من ذلك تنشأ تعقيدات عندما يكون وضع الملامح الرئيسية المميزة لمنتج عن غيرة من المنتجات أمر مكلف بينما يتم الغش من خلال تقليده دون مراعاة للمواصفات والجودة والسلامة للإنسان والبيئة وقليل التكلفة مثل(قطع الغيار ,الأجهزة الالكترونية والكهربائية ,المعدات والالآت ,المكائن, العقاقير والأدوية والمستلزمات الطبية ,وبرمجيات الحاسوب ,الكتب,المبيدات الزراعية,المستلزمات الدراسية,الملابس والأقمشة,أدوات الزينة والعطور,المعلبات الغذائية ,الأخشاب ومواد البناء....).

كما أن هناك احتكار الشراء بالرغم من احتمال وجود كثير من الموردين عادة ما يوجد حاجز أمام المنافسين المحتملين فمرفق الكهرباء على سبيل المثال عندما تقوم الحكومات وخصوصاً في الدول النامية بتنظيم هذه الاحتكارات بشراء الطاقة وإعادة بيعها ضمان عدم إساءة استخدامها لقوتها السوقية وتقديم تلك السلعة مدعومة لغرض مراعاة الحياة المعيشية لأفراد المجتمع والدفع بالتنمية .

لكن هياكل السوق المتعددة والمتنوعة هي الطرق التي يمكن أن يختلف بها العرض والطلب طبقاً للبيئة المحلية المحيطة ,لذا تعتبر تقنيات الإنتاج والاستيراد والخيارات المفضلة للمستهلكين وصعوبات التوفيق بين البائعين والمشترين هي بعض العوامل التي تؤثر في الأسواق ولكل منها دور في تحديد سعر توازن السوق ,ففي أقتصاد هش وضعيف ويعاني اختلالات بنيوية وهيكلية يظهر تخبط في جهاز الثمن وفي توازنات أسعار السوق ومنافسة سيئة وغير صحيحة وارتخاء في الاحتكارات وارتفاع مستوى الفقر والبطالة وتدني الإنتاجية وتدهور التشغيل والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية وإشاعة ثقافة الاستهلاك ويتحول كل شيء إلى سلعة للبيع والشراء ,وفي كل الأحوال والأوضاع فان المنافسة الكاملة وحرية السوق يحتاجان إلى غطاء قانوني جيد وسلطة قضائية مفعلة بشكل سليم وقوي وإحكام في منتهى الصرامة وجهاز للإشراف والرقابة والمتابعة على توازن جهاز الثمن والسوق للحد من حالات الغش والتلاعب ويعمل على ضبط الاختراقات والتجاوزات وسوء التصرف لحرية السوق والمنافسة ويدفع بهما إلى الاستقرار والنمو ويحافظ على كرامة الإنسان في زمن يعصره المنافسة.

●باحث بوزارة المالية

دراسة توصي بتمكين ودعم خريجي الجامعات والمعاهد للبدء في إقامة مشاريع خاصة بهم

■،،خاص/الثورة

أوصت دراسة بتمكين خريجي الجامعات والمعاهد وذوي المهارات والمهن من بدء مشاريع لهم وخلق فرص عمل من خلال تشجيع سياسات الإقراض للأفراد والمنشات الصغيرة وخاصة تعاونيات صغار المنتجين .كما دعت إلى توجيه صناديق وآليات شبكة الأمان الاجتماعي نحو تعزيز قاعدة الاستثمار الصغيرة ودعم برامج المجتمع المحلي وبرامج التنمية الريفية المدرة للدخل ، وكذا دمج القطاع غير المنظم في الاقتصاد من خلال تشجيع قيام تعاونيات صغار المنتجين ، وتقديم التسهيلات وخدمات لتطوير أنشطة هذا القطاع وخاصة للمرأة .وأوصت بإحلال العمالة اليمنية محل العمالة الوافدة من خلال تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بالإحلال وتوظيف العمالة الوافدة ، وقصر الاستخدام على التخصصات النادرة.وفيما يتعلق بالسياسات في جانب العرض أكدت دراسة سابقة لوزارة التخطيط على أهمية تفعيل إستراتيجية وسياسات مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، واتخاذ تدابير للحيلولة دون تسرب الأطفال والمراهقين من المدارس سعيا إلى خفض أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل من ذوي المهارات المتدنية .ولفتت إلى ضرورة ربط التعليم بالإنتاج وتطوير فكرة المدرسة الشاملة في ضوء احتياجات التنمية ومتطلبات السوق ، وتوسيع الطاقات الاستيعابية لمعاهد التدريب المهني (بعد مرحلة التعليم الأساسي) ومعاهد التعليم الفني (بعد مرحلة التعليم الثانوي) وكليات المجتمع ، وكليات التقنيات المتعددة ، وتطوير المناهج وتوفير المستلزمات ووسائل التدريس والتدريب .كما أكدت على تحديث أنظمة التعليم الجامعي واستحداث تخصصات مناسبة ووقف توسع التخصصات النظرية والاجتماعية ، وتشجيع هجرة العمالة اليمنية إلى الأسواق المجاورة من خلال السعي مع دول الجوار لتسهيل استيعاب قدر من العمالة اليمنية المؤهلة والمدربة ، وإنشاء مراكز متخصصة لتدريب المهاجرين على المهن والمهارات المطلوبة في الأسواق الخارجية.

محافظ عدن يفتتح عدداً من المشاريع

■،،عدن/ سبأ

افتتح محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد أمس مشروع طريق كورنيش المملاح البالغة تكلفته ٢٣١ مليونا و١٩٠ ألف ريال تمويل محلي .

ويشتمل المشروع البالغ طوله ٥٥ ألف متر مربع من جولة سوزوكي وحتى منعطف المطار، على ساحات مبلطة وجدار ساند طوله ٣ كيلو و٤٠٠ متر .

كما افتتح المحافظ رشيد مشروع توسعة طريق ساحل أبين الممتد من كنديان نكسن إلى العلم البالغة تكلفته ٣٥٢ مليون ريال بتمويل محلي.

ويشمل المشروع الذي بدأ تنفيذه خلال فبراير ٢٠١٠م على توسعة الطريق وإعادة تأهيله في ثلاثة خطوط باتجاهين بطول ٥,٥ كيلو متر ويقدم خدمات للمناطق الشرقية والجنوبية في المحافظة.

حضر افتتاح المشاريع مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق المهندس حسن عوض عقربي ومدير مديرية خور مكسر احمد حامد لملس وأمين عام المديرية عوض مشبح ورئيس لجنة التخطيط والمالية ماجد الشهاري .

إلى ذلك تفقد محافظ عدن أمس أعمال النظافة والتأهيل لشارع الشهيد مدرم الرئيسي بمديرية المعلا الذي أعيد فتحه بعد إغلاق استمر أكثر من عام ، واطلع على سير أعمال تركيب السياج الحديدي على جانبي الشارع المكون من ٤٠٩ قطع وذلك حفاظا على أرواح المواطنين واستعادة المنظر الجمالي للشارع .

رافقه خلال الزيارة مدير عام مديرية المعلا الدكتور يزن سلطان ناجي.

بيع أذون خزانة بمبلغ ٧٠,٧ مليارات ريال

■،،صنعاء/ سبأ

جرى بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم ٧٤٠ بقيمة إجمالية بلغت ٧٠ ملياراً و٧٠٢ مليون ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٩١ يوما، و ١٨٢ يوما، و ٣٦٤ يوما بلغت (٢٧,٢٢٪، ٢٨,٢٢٪، ٢٩,٢٢٪) على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم غداً السبت.

مشاريع خدمية وتنموية جديدة بتعز بتكلفة ٢,٨ مليار ريال

■،،تعز/سبأ

تشهد محافظة تعز افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والتنموية في مجال المياه والاتصالات والبريد بتكلفة مليارين و٧٥٦ مليون ريال.

وأكد المدير التنفيذي للوحدة الحقلية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة المهندس أحمد سعيد الوحش أن المشروع سيقوم بافتتاح ٤٤ مشروعاً بتكلفة ٤٩ مليوناً و٩٤٤ ألف ريال بمناسبة العيد الوطني الـ٢٢ للجمهورية اليمنية.

وأوضح الوحش لـ"سبأ" أن تلك المشاريع تتركز في إعادة تأهيل المدرجات الزراعية وبناء خزانات لحصاد المياه وإعادة تأهيل البرك والاكراف وحماية ضفاف الوديان.

وقال: "سيتم وضع حجر الأساس لـ١٤ مشروعاً بتكلفة إجمالية ١٩٠ مليوناً و٤٠٥ آلاف ريال في مجال إنشاء خزانات لحصاد المياه وإعادة تأهيل البرك والاكراف القائمة وحماية ضفاف الوديان وتحسين مداخل قنوات الري".

وفي مجال الاتصالات أوضح مدير عام مؤسسة الاتصالات بالمحافظة صالح الصبري أن ٢٨ مشروعاً سيتم افتتاحها بمناسبة العيد الوطني بتكلفة ٤٢٧ مليوناً و٢٣٩ ألف ريال، منها أربع محطات ألياف ضوئية ريفية وست محطات لاسلكية واثنا عشر مشروعا لخدمة(ADSL) وخمس شبكات للمشتركين وسنترال واحد بسعة إجمالية ١٦ ألفاً و٦٩٨ خط.. مبينا أنه سيتم وضع حجر الأساس لـ٤٦ مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها مليارات و٨٣ مليوناً و٦٤٨ ألف ريال.

وفي مجال البريد والتوفير البريدي أوضح مدير فرع الهيئة عز الدين العمودي انه سيتم افتتاح مشروع واحد يتمثل في إعادة تأهيل مكتب بريد مديرية ذباب بتكلفة أربعة ملايين و٥٠٠ الف ريال.

تراجع إنتاج بلادنا من الفواكه إلى ٩٩١ ألف طن خلال العام الماضي

■،،كتب / منصور شايع

تراجع إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الفواكه خلال العام الماضي ٢٠١١ م إلى ٩٩١ ألفا و ٩١ طنا مقابل مليون و ٣٦ ألفا و ٨٦٢ طنا في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ٤٥ ألفا و ٧٧١ طنا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ٤,٤ ٪ . وأشارت بيانات صادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري حصلت عليها ((الثورة)) إلى أن المساحة المزروعة بالفواكه تراجعت إلى نحو ٩٣ ألفا و ٩٨٩ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ٩٤ ألفا و ٤٩ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠ م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ٦٠ هكتارا وبمعدل انخفاض بلغ ٠,٠٦٪ . وأوضحت البيانات أن اجمالي كمية إنتاج محصول العنب بلغ في ٢٠١١م حوالي ١٤٩ ألفا و٦٨ طنا في مساحة زراعية ١٣ ألفا و٤٧٧ هكتاراً. مقابل ١٦٦ ألفا و٢٧٨ طنا في مساحة زراعية ١٣ ألفا و٦٤٥ هكتاراً في ٢٠١٠م . فيما تراجعة كمية إنتاج النخيل من نحو ٥٧ ألفا و٨٤٩ طنا في ٢٠١٠م في مساحة زراعية ١٤ ألفا و٩٥٥ هكتاراً إلى نحو ٥٥ ألفا و٨٢٨ طنا في العام الماضي في مساحة زراعية ١٤ ألفا و٨٠٩ هكتارات . وبحسب البيانات فإن إنتاج اليمن من الموز انخفض من حوالي ١٣٣ألفا و٣٥٢ طنا في ٢٠١٠م في مساحة ١٠ آلاف و٣١٣ هكتارا إلى ١٢٩ ألفا و٣٣٧ طنا في مساحة زراعية ١٠ آلاف و٢٤١ هكتاراً في ٢٠١١م . ولفتت البيانات إلى أن كمية إنتاج بلادنا من المانجو انخفضت من حوالي ٤٠٠ ألف و٩٧٨ طنا في مساحة زراعية ٢٥ ألفا و٩١٤ هكتاراً في العام السابق إلى ٣٧٧ الفا و٦٦٤ طنا في مساحة ٢٥ ألفا و٩٦٢ هكتاراً في ٢٠١١م . أيضا تراجعت كمية إنتاج البرتقال إلى نحو ١١٩ الفا و٩٩٧ طناً في مساحة ٨ ألاف و٣٥٦ هكتاراً خلال العام الماضي ، مقابل ١٢٠ الفا و٧٢٢ طنا في مساحة ٨ آلاف و٣٧٠ هكتاراً في ٢٠١٠م

وأرجع محللون اقتصاديون السبب في ذلك التراجع في كمية ومساحة إنتاج الفواكه العام الماضي إلى انعدام المشتقات النفطية ومن أهمها الديزل وارتفاع أسعاره في السوق السوداء والتي وصلت إلى أرقام قياسية لم تصل إليها من قبل نتيجة الازمة السياسية التي مرت بها بلادنا .